على الطريق

شروط الافراج عن الأموال!

المعارضة التي ابداها المكتب التنفيذي في عمان لانضمام خمس نقابات للاتحاد العام لنقابات العمال هي وان كانت غير ذات قيمة من الناحية العملية الا انها تعبير عن الاصرار في استمرار التعدي على شرعية التمثيل الفلسطيني وعلى الثبات على نهج معاداة الديمقراطية وطموحات ومصالح الطبقات الشعبية حتى لجماهير لا يملك حق تمثيلها، او السلطة عليها، ذلك النهج الذي كان ساندا قبل ٦٧ وما زال. وهو لذلك رفض الاقرار بمكسب انتزعته هذه الجماهير من بين مخالب وانياب سلطات الاحتلال.

والانتقال خطوة نوعية اخرى جديدة تتمثل في الزام النقابات والمؤسسات الشعبية الاخرى بالتوقيع على تعهدات مقابل الافراج عن الاموال المخصصة لها — وتلزمها بتقديم تقارير وبيانات عن جميع نشاطاتها والتعهد بالقيام بالنشاطات التي تسمح بها وزارة العمل الاردنية، هو تعبير اضافي عن عدم رضى تلك السلطات من سياسة القبضة الحديدية بعجزها عن تجريد الجماهير من مكاسبها الوطنية والطبقية، ولذلك فهي ترى ان من واجبها ان تقدم كتفا للمساعدة.

يخطئ من يظن ان تلك التعهدات والتقارير مجرد حبر على ورق، فهي وثائق لازمة لدعم سعي الاردن المحموم للاعتراف به طرفا اصيلا في تمثيل الفلسطينيين الى جانب الممثل الشرعي وللحلول مكانه عندما تتهيأ الظروف.

وحاجة المؤسسات للاموال المخصصة لها وحقيقة ان الاجهزة الاردنية مجرد واسطة خير لايصالها وحيث انها ليست جزءا مقتطعا من الثروة الوطنية الاردنية كل ذلك يستدعي عدم اغفال حرامي المسؤولين في ذلك المكتب التنفيذي.

الطريف في الامر ان "الشريك الاصيل" في القضية، المتطلع الى الظهور بزي المنقذ، لا يحب ان يرى الضفة على غير الصورة التي كانت عليها قبل ثلاثة عشر سنة ونصف. وهي لذلك تقول بانها ستعيدها الى ما كانت عليها ان تم لها "انقاذها".

والذين عاشوا عهد الحكم الاردني ما زالوا يذكرون كيف اوقف تطور الضفة قسرا بحجة اتاحة الفرصة لكي تلحق بها الضفة الاخرى

واذا كان امل المسؤولين في الاردن في الحصول على التمثيل كطرف اصيل، والظهور كمنقذ مجرد اضغاث احلام الا ان الواجب يقضي بالانتباه لتلك الاحلام وايقاظ اصحابها على الواقع بدل الانسياق مع اصحابها تحت ما يسمى بضغط الحاجة الى اموال هم فيها مجرد "واسطة خير" لا اكثر.

ابو وديده

أهالي الجيب: لن نرضى عن الأرض بديلا!

تحقيق/ محمد النوباني

تقع قرية الجيب شمال غربي القدس على بعد ثلاثة عشر كيلو مترا منها. ويبلغ عدد سكانها ثلاثة آلاف نسمة يعملون في زراعة الحبوب والخضروات والزائر لقرية الجيب يلاحظ بسرعة انها قرية بلا خدمات اساسية ويتأكد شعوره هذا عندما يبدأ اهالي القرية بسرد مشاكلهم، حيث لا عيادات صحية ولا حتى طبيب واحد. وباقي الخدمات الاساسية كشبكة المياه والرعاية الاجتماعية فهي اما معلقة واما تحت رحمة الصدفة.

المجلس القروي

يوجد في الجيب مجلس قروي من تسعة اشخاص برئاسة السيد يوسف علي علام وهو بتشكيلته الحالية منذ العام ١٩٦٦.

بالنسبة لخطط المجلس التطويرية فهي طموحة جدا الا انها تصطدم برفض السلطات الموافقة على اعطاء الادونات الخاصة بالشروع في تنفيذ تلك المشاريع. هذا من ناحية، اما من ناحية اخرى فالسلطات ترفض حتى الاعتراف بالمجلس.

واكد السيد يوسف علام رئيس المجلس انه على الرغم من وجود الخريطة الهيكلية لبناء مقر جديد للمجلس الا ان السلطات ترفض السماح بذلك.

مشروع المياه

حصل المجلس على ما مجموعه ٢٧ الف دينارا اردنيا من اللجنة المشتركة، رصد منها ١٠ آلاف دينار لدى البنك العربي في عمان، وتقرر ان تستلم بقية المبلغ حال الشروع في تنفيذ المشروع الا ان السلطات ترفض اعطاءنا الاذن الخاص ببدء العمل. وقد تقدم اهالي قرية الجيب بكتاب رسمي للحاكم العسكري بخصوص الموضوع وهذا نصه:

سيادة حاكم عسكري رام الله المحترم
بواسطة حضرة ضابط شؤون القرى المحترم
الموضوع: مياه قرية الجيب
بعد التحية،

نحن الموقعين ادناه مختار ووجهاء قرية الجيب نرجو سعادتكم الموافقة لنا والسماح لنا بتنفيذ مشروع المياه للقرية من الانبوب الواصل بين قالونيا ورام الله. والمار من اراضي قرية الجيب. علما بان الحكومة الاردنية خصصت لقريتنا مبلغا وقدره سبعة وعشرون الف دينار اردني صرف لنا منها مبلغ عشرة آلاف دينار محفوظة في البنك العربي في عمان.

لذا نرجو سعادتكم ان تأذنوا لنا باحضار المبلغ المذكور من عمان والموافقة لنا على الشروع في تنفيذ المشروع.

واقبلوا الاحترام

التاريخ ١٩٨٠/٩/٢

عدة تواقيع

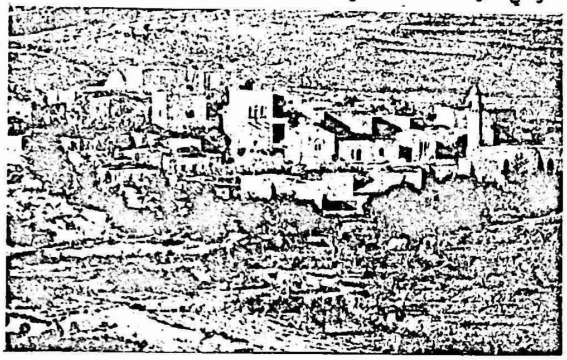

العيادة الصحية

قبل العام ١٩٦٧ كان هناك عيادة صحية في قرية الجيب، الا انها تعطلت في اعقاب ذلك التاريخ وقد توجهنا بعد ذلك مرارا الى الدوائر المختصة الى ان كانت الموافقة على اعادة فتحها في العام ١٩٧٥، حيث استلمنا اشعارا بذلك من الدكتور عصام كمال مدير الصحة العامة في الضفة الغربية هذا نصه:

لجنة قرية الجيب المحلية

بالاشارة الى استدعائكم لاعادة فتح عيادة الجيب، لا مانع لدى الخدمات الصحية من اعادة فتح العيادة المذكورة على ان يتم تامين بناء للغرض المذكور لا يقل عن ثلاث غرف وصالون لانتظار المرضى والمنافع اللازمة وبناء على تامين البناء المذكور سيتم ادراج هذا الموضوع ضمن برامج الخدمات الصحية لسنة ١٩٧٥.

واقبلوا الاحترام

الا ان العيادة لم تفتح ابوابها لعدم وفاء دائرة الصحة في الحاكمية العسكرية بوعدها، الامر الذي حدى بنا الى رفع عريضة الى مدير الصحة العامة في الضفة مجددا بتاريخ ١٩٨٠/٨/٢٣، هذا نصها:

حضرة مدير الصحة العامة في الضفة الغربية المحترم
الموضوع: اعادة فتح العيادة الطبية في قرية الجيب
بعد التحية،

نحن مخاتير واهالي قرية الجيب نرجو حضرتكم الموافقة على اعادة فتح العيادة الطبية في قريتنا نظرا لحاجتنا الماسة لذلك حيث ان عدد سكان القرية يقارب ثلاثة آلاف نسمة وقد كان فيها عيادة طبية تعطلت بعد حرب ١٩٦٧، مباشرة نتيجة لهجرة الموظف للضفة الشرقية وتاجير البناية.

وما زالت الادوات الخاصة بالعيادة محفوظة في القرية حتى هذا اليوم ولاهمية العيادة فقد بادرنا بخطوات نحو اقامة بناء خاص لها حسب المخطط المرفق. لذلك نرجو حضرتكم الموافقة باعادة فتح العيادة وموضوع البحث لما لها من اهمية وحيوية كبيرة تعرفونها قبلنا.

وتفضلوا بقبول الاحترام

عدة تواقيع

وبهذا الصدد فقد قابلنا عطوفة ذلك الدكتور نديم طوباسي الذي طلب منا مراجعته في شهر تشرين اول الماضي، وعند مراجعته قال لنا بصراحة عليكم مراجعة السلطات العسكرية.

ونترك للقارئ ان يمعن التفكير في هذا الاجحاف الغير منطقي مطلقا فهل يعقل ان يترك اكثر من ثلاثة آلاف نسمة بلا خدمات صحية حتى الحد بحدها الادنى؟.

مدرسة الذكور

يتلقى ٦٠٠ طالب تحصيلهم العلمي في المدرسة وهم من قرى الجيب، بيرنبالا، الجديرة وقلندية البلد.

بالنسبة للصفوف فهي من الاول الابتدائي حتى بداية المرحلة الثانوية، ومع ان الضرورة كانت تتطلب فتح الصف الثاني ثانوي ثم التوجيهي كما خططت لذلك مديرية التربية والتعليم الا اننا لم نتمكن من ذلك بسبب نقص الغرف وفيما يتعلق بطلبة الثاني ثانوي والتوجيهي فهم يدرسون في مدارس الملك غازي وبعضهم في القدس. وهذا يفاقم من اعباء طلبة التوجيهي في ظل الاوضاع الاقتصادية المتردية.

مدرسة الاناث

توجد في القرية مدرسة اناث يبلغ عدد طالباتها ٦٠٠ طالبة صفوفها لغاية الثاني الثانوي.

هذا وقد عقب رئيس المجلس القروي قائلا، ان السلطات ترفض اعطاءنا الموافقة على مشروع بناء المدرسة الابتدائية وتوسيع المدرسة الثانوية وهذا بدوره يساهم في اعاقة تنفيذ مشاريع المجلس التطويرية.

مشكلة المشاكل

تعتبر مشكلة المشاكل في الجيب، كغيرها من مناطق بلادنا، مصادرة الارض تمهيدا لاستيطانها فبالاضافة لمستوطنة جبعون التي اقيمت على اراضي الجيب، فقد قامت السلطات في الاونة الاخيرة بمصادرة اكثر من ٦٠٠ دونما تعود ملكيتها لورثة المجلس المحلي في القرية وابنه عمومته والحاج عفان عبدالقادر وطه محمود عايش، وصبري محمود فراح، اضافة لجميل سلامة من اصحاب شركة بيت المقدس العقارية.

هذا ويقوم المستوطنون اقامة مستوطنة حداثا بمنع اهالي القرية من البناء في المناطق القريبة من المستوطنة فيما يعتقد الاهالي بانها مقدمة للاستيلاء عليها فقد نجح محمد جبر من انجاز بناء على الرغم من حيازته على رخصة من دائرة التنظيم والمساحة.

أخبار وقضايا من الخليل

توفير اشتال الزيتون لمزارعي الخليل

لانعدام مستنبتات الاشتال للزيتون في منطقة الخليل التي تتمكن من سد حاجات المزارعين، فمن العادة ان يضطر المزارعون لاحضار الاشتال من المناطق الاخرى ولصعوبة ذهاب كل مزارع لشراء ما يحتاج اليه من الاشتال، درجت دائرة الزراعة على مساعدة المزارعين في احضار طلبياتهم من الاشتال.

وهذا العام تجرى محاولة قيام رابطة دودين لشراء الاشتال وباسعار باهظة تزيد عن اسعار السوق، فما كان من المزارعين الا ان توجهوا لدائرة الزراعة. ومن هنا بادرت المؤسسات المحلية باتخاذ الترتيبات اللازمة لتوفير الاشتال وتقوم النقابات العمالية وخاصة فروعها في القرى بالتعاون مع المجالس المحلية لتوفير الاشتال للمزارعين بعد رفض المزارعين التعاون مع رابطة دودين

اهالي منطقة الخليل يتضامنون مع ملحم والقواسمي

ما زالت الوفود التضامنية تتوافد على بيوت المبعدين لتعبر عن سخطها ضد قرار الابعاد بحق رئيسي بلديتي الخليل فهد القواسمي وحلحول محمد حسن ملحم، فقد قامت وفود من جميع الفئات الشعبية والوطنية من الخليل ممثلة بالنقابات والمدارس ومعهد البوليتكنيك كما قامت وفود من عدة قرى بالتضامن، مع الرئيسين المعتقلين، وتدعو كافة الوفود لاطلاق سراحهم.

انتخابات لجان معهد البوليتكنيك

بعد حوادث الشغب والتخريب التي اثارتها بعض العناصر المدسوسة والتي لاقت الشجب والاستنكار في حينه تجرى حاليا الاستعدادات لانتخاب اعضاء لجان النشاطات في المعهد والتي كانت قد تأجلت في السابق لتفويت الفرصة على عناصر الدس والتخريب.

ويتمثل المطلب الاساسي للطلبة حاليا بترسيخ التعامل الديمقراطي القائم على علاقة الاحترام المتبادل والتنسيق الفعال المبني على توزيع المهام والمسؤوليات بين الادارة من جهة والطلبة من جهة اخرى.

دعوة لاحياء شركة كهرباء بني نعيم

يقوم اهالي بلدة بني نعيم بدعوة عامة لاحياء مشروع كهرباء انارة البلدة بعد ان عجزت الشركة المحدودة السابقة عن القيام باعباء الانارة، ويذكر ان السلطات طرحت ربط قريتهم بالكهرباء القطرية الا ان اهالي القرية رفضوا ذلك. وجرت الدعوة من قبل كافة اهالي القرية لتجديد الشركة ودعوة الجميع للمساهمة، ومن المعروف ان ربط القرية بالمياه عن طريق كريات اربع كان سببا مباشرا في رفضهم لربط الكهرباء مع شركة الكهرباء القطرية، حيث ان المياه لا تصلهم الا نادرا، وكما يذكر بعض المواطنين فان مشروع المياه لا جدوى منه على هذه الحال فكيف وان ربطنا مشروع الكهرباء على نفس النمط.

اقتحام المشورات من أبناء السواحرة

قام مفتشو بلدية نابلس كونيك بتسجيل اسماء اصحاب ثمانية عشر بيتا في منطقة "حي اليوم" الواقعة في مدخل السواحرة الشرقي ابو ديس تمهيدا لتقديمهم للمحاكمة بتهمة اقامة [illegible]

ومن ضمن الاشخاص الذين سيقدمون للمحاكمة اشخاص غير تابعين اداريا للبلدية ويحملون هويات ضفة غربية.

وتأتي هذه الحملة تكميلا لحملة الغرامات والسجن التي يتعرض لها ابناء السواحرة الغربية بنفس التهمة.